الإجابة النموذجية للرقابة العادية للسداسي الأول في مقياس محاسبة عمومية وحسابات الدولة

السؤال 01: الرقابة هي المرحلة الأخيرة المتعلقة بدورة الميزانية العامة للدولة، فبعد الإعداد، الإقرار، التنفيذ تأتي الرقابة على التنفيذ كمرحلة نهائية. ونجد أن الرقابة لها عدة مبررات أهمها **المبرر السياسي والمبرر المالي**.

- **اشرح المبرر السياسي والمبرر المالي للرقابة على تنفيذ النفقات العمومية؟**

الجواب:

المبرر السياسي: هو التدقيق في مدى احترام إرادة البرلمان من طرف السلطة التنفيذية لمنع هذه الأخيرة من تجاوز صلاحياتها (تجاوز سقف الاعتمادات، تحصيل الإيرادات).

وعليه فإن الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة برلمانية وبالتالي يجب ضمان تطبيقها بطريقة تتماشى مع إرادة البرلمان الذي يعبر عن إرادة الشعب وذلك من خلال:

- التأكد من أن تنفيذ النفقات لم يتجاوز الاعتمادات المرخص بها.
- التأكد من التحصيل الفعلي للإيرادات.

المبرر المالي: إن ندرة الموارد تتطلب الرقابة على تخصيصها واستعمالها الفعلي وعليه فإن الرقابة تمنع الإسراف والتبذير وسوء استعمال الأموال العمومية من خلال مراقبة من ينفذون النفقات ويحصلون الإيرادات.

السؤال 02: يعد النظام المحاسبي العمومي الوسيلة التي من خلالها يتم تقديم المعلومات اللازمة لتقدير الإيرادات والنفقات السنوية الحكومية.

1. **عرف النظام المحاسبي العمومي؟**
2. **ما هي وظائف النظام المحاسبي العمومي؟**

الجواب:

1. **تعريف النظام المحاسبي العمومي:** هو مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة وتقديم البيانات المالية الدقيقة من تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي.
2. **وظائف النظام المحاسبي العمومي: تتمثل في:**

- التسجيل التاريخي للنشاط العمومي بصفة رقمية.
- متابعة ما يستحق للدولة على الأفراد والمؤسسات من ضرائب ورسوم، أو ديون أو أي التزامات أخرى والعمل على تحصيلها وحفظ قيودها وسجلاتها.
- فرض الرقابة على الأموال العامة لمنع وقوع ضياع أو اختلاس أو سوء استخدام لها أو كشف الأخطاء أو التلاعب الذي يمكن أن يحدث لها.
- توفير البيانات اللازمة المتعلقة بتوفير الموازنة وبيان المركز المالي للدولة وإظهار الفائض أو العجز.
- توفير التقارير اللازمة عن تنفيذ البرامج والخدمات التي تؤديها الأجهزة الحكومية بحيث تسهل عمليات تقييمها.
- توفير البيانات والمعلومات من مختلف الجهات لاستخدامها كمؤشرات لاتخاذ القرارات ورسم السياسات.

السؤال 03: يتعين على المحاسب العمومي قبل قبوله دفع نفقة ما أن يتحقق من مجموعة من النقاط، **أذكرها؟**

الجواب:

يتعين على المحاسب العمومي قبل قبوله دفع نفقة ما أن يتحقق ممايلي:

مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها وهي:

- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- توفر الاعتمادات المالية.
- شرعية الوثائق المقدمة.
- أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة.
- صحة توقيع الآمر بالصرف المعتمد لديه.
- صحة الخصم أي تناسب النفقة مع نوع الاعتماد المخصص لها، أي مع المادة والفصل.
- صحة الدين أو تبرير الخدمة المنجزة، صحة التصفية، تقديم الوثائق المبررة.
- تأشيرة المراقب المالي على قرارات التعيين وعلى النفقات الملتزم بها.
- عدم انقضاء الدين بالسقوط الرباعي، أي سقوط حق دائني الدولة المتماطلين بمرور أربع سنوات.

السؤال 04: إن مبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي يسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية، **كيف ذلك؟**

الجواب:

إن مبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي يسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية وهذا من خلال مقارنة **الحساب الإداري** الذي يقوم بإعداده الآمر بالصرف مع **حساب التسيير** الذي يقوم بإعداده المحاسب العمومي، حيث يفترض أن يكونا متطابقين بشكل تام.

السؤال 05: لعل أهم ما يميز المحاسبة العمومية عن المحاسبة المالية هو إنفرادها بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي. 1. **ماذا يقصد بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي؟** 2. . **وما هي أهمية هذا المبدأ؟**

الجواب:

1. **يقصد بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي:** هو أنه لا يمكن أن يقوم الآمر بالصرف بالأعمال والمهام المنوطة بالمحاسب العمومي، هذا الأخير الذي يتم تعيينه بمعرفة الوزير المكلف بالمالية ويخضعون لسلطته وفي نفس الوقت لحمايته.

2. أهمية المبدأ:

- فرض رقابة صارمة على تنفيذ الميزانية.
- الفصل بين السلطات.
- نظام قانوني لتقييم المهام وحسن سير الإدارة.
- منع ازدواجية الوظيفة.
- طبيعة المراقبة التي يجريها المحاسب العمومي على الآمر بالصرف.